



التطبيقات الصرفية للصيغ المشتركة في اللغة العربية

مامان عبد الرحمن، واغينو حامد حمداني

مامان عبدالرحمن؛ أستاذ النحو والبحث اللغوي في قسم اللغة العربية، بكلية اللغات والآداب، بجامعة إندونيسيا التربوية، باندونغ-إندونيسيا.

واغينو حامد حمداني؛ أستاذ علم اللغة العام والتقويم التربوي في قسم اللغة العربية، بكلية اللغات والآداب، بجامعة إندونيسيا التربوية، باندونغ-إندونيسيا.

هذه مقالة مختصرة عن هذا البحث الشخصي الذي يبحث، ويحاول أن يكشف عن المعاني الصرفية للصيغ المشتركة في لغة القرآن الكريم. أما مجال البحث فيشتمل على ٩ (تسع) صيغ مشتركة: هي أوزان: فَعِيل، وَفَعَال، وَفَعْلَان-فُعْلَان، وَفُعْل، وَفَعْلَةٌ، وَفُعُول، وَتَفَعَّل، وَتَفَعَّلُوا، وَأَفْعَل. ومن نتائج التحليل حصلنا على أنواع المعاني الصرفية لكل الصيغ الصرفية؛ وهي: صيغة (فَعِيل)؛ لها: ٥ معانٍ صرفية، وصيغة (فَعَال)؛ لها: ٤ معانٍ صرفية، وصيغ (فَعْلَان-فُعْلَان-فُعْلَان)؛ لها: ٤ معانٍ صرفية، وصيغة (فُعْل)؛ لها: ٤ معانٍ صرفية، وصيغة (فَعْلَةٌ)؛ لها: ٤ معانٍ صرفية، وصيغة (فُعُول)؛ لها: ٤ معانٍ صرفية، وصيغة (تَفَعَّل)؛ لها: ٥ معانٍ صرفية، وصيغة (تَفَعَّلُوا)؛ لها: ٨ معانٍ صرفية، وصيغة (أَفْعَل)؛ لها: ١٠ معانٍ صرفية. ولهذه الصيغ معانٍ صرفية؛ هي: الصفة، والاسم، والظرف، والمفرد، والجمع، والفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وأسلوب النهي، والاسم العلم.

ويترتب على أنواع المعاني الصرفية للصيغ المشتركة كثير من الصعوبات والأخطاء الصرفية من طلاب القسم العربي. لذلك نقترح أن يكون تعليم علم الصرف العربي جارياً على المدخل المتكامل بين التقليدي والشكلي.

الكلمات المفتاحية:

التحليل الصرفي، الصيغ المشتركة، المعاني الصرفية، المدخل المتكامل.

١- مقدمة

تتكون اللغة من مجموعة من العناصر المشتمة على مضمون اللغة وصيغتها. أما مضمونها فيعني البنى الذهنية غير اللغوية، وأما صيغتها فيعني البنى اللغوية (مرعات، ١٩٨٣: ٢٥). والبنى اللغوية تتعلق بالتركيب اللغوية المشتمة على: الأصوات، والصرف، والنحو، والدلالة.

وفيما يتعلق بالصرف، فقواعد الصرف العربي يسهل إدراكها وحفظها؛ ذلك لأن لكل كلمة من الكلمات العربية وزناً خاصاً، والأوزان الصرفية عددها محدود، ويمكن حصرها بـ ٣٠ وزناً شائعاً تقريباً. ولكنها في تطبيقها تحتاج إلى الإيضاح، والوسائل النحوية، والمعاني المعجمية. ذلك لأن للنظام الصرفي العربي أشكالاً متجانسة، وصيغاً مشتركة، مثال ذلك: الرمز الكتابي (علم) يصعب علينا أن نعيّن: صيغته، وفتاته، ومعانيه الصرفية؛ إذا كان ذلك الرمز خارج سياق الكلام، أو خارج الوسائل النحوية.

ومن الناحية الصرفية، فالرمز الكتابي (علم) له قراءات متنوعة، وصيغ متباينة وفقاً لسياقه. وذلك مثل: عَلِمَ-عُلِمَ-عَلَّمَ-عَلِّمَ-عَلَّمَ-عَلَّمَ-عَلَّمَ-عَلَّمَ. فالكتابات العربية لا تقرأ قبل أن نفهم المعنى، والعلاقات بين الكلمات في الجملة. والأخطاء الصرفية-في تعيين صيغة الكلمة ووزنها أو شكلها- يقع فيها كثير من طلاب المستوى الأول، بل كثير من طلاب المستوى الأخير، ناتجة من تعدد كثير من الصيغ المشتركة، مثال ذلك كلمة: تفرّقوا على وزن تفعّلوا؛ لها ٤ (أربعة) معانٍ أو مبانٍ صرفية؛ هي: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وأسلوب النهي. والمعنى الصرفي المراد بتلك الكلمة يتعلق بسياق الكلام، والعلاقات النحوية.

حتى الآن فالصيغ المشتركة في اللغة العربية لم يتم وصفها من ناحية تكرار استعمالها ومعانيها الصرفية؛ لذلك تهدف المقالة إلى وصف الصيغ المشتركة في اللغة العربية؛ لغة القرآن الكريم.

٢- الإطار النظري

يهدف هذا البحث إلى دراسة الصرف والصيغ المشتركة في اللغة العربية. وللصرف العربي مصطلحات متنوعة؛ هي: علم الصرف، وعلم الصيغة، وبنية الكلمة، والنظام الصرفي، ودراسة الكلمة. وهناك تعاريف للصرف؛ منها ما يأتي:

(١) الصرف (بنية الكلمة): هو: علم يتناول صيغة الكلمة التصريفية والاشتقاقية (عطية، ١٩٧٥: ١٢).

(٢) الصرف؛ هو: فرع لغوي يدرس صيغ

الكلمات وأشكالها. (سمسوري و ١٩٨٨: ١٥)

(٣) الصرف: يدرس خصائص صيغ

الكلمات. (رملان، ١٩٨٧: ٤).

ينرتب على أنواع المعاني الصرفية للصيغ المشتركة
كثير من الصعوبات والأخطاء الصرفية من طلاب القسم
العربي؛ لذلك يجب أن يكون تعليم علم الصرف العربي جارياً
على المدخل المتكامل بين التقليدي والشكلي.

فالتعاريف الثلاثة للصرف تشير إلى أن
الصرف هو دراسة لغوية لأحوال الأشكال

والصيغ الداخلية للكلمة. وفي اللغة العربية نجد أن للصيغة الواحدة أو المبنى الواحد معاني صرفية متعددة تسمى صيغاً مشتركة أو صيغاً متشابهة.

مثلاً: صيغة (فَاعِل) لها ٥ (خمس) معانٍ صرفية متعددة، فتأتي لمعنى اسم الفاعل من (فَعَلَ)، ومعنى فعل الأمر من (فَاعِل)، وصيغة (فَعَلَ) للمصدر، والصفة المشبهة، وصيغة المضارع المسندة إلى المخاطب والغائبة، وصيغة (تَفَعَّل) تأتي للفعل الماضي، والفعل المضارع، وصيغ (تفاعلا، وتفاعلا، وتفاعلا) تأتي للفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر بحذف تاء الزيادة. (راجع تمام حسان، ١٩٧٩: ١٥٠).

ولتشخيص الصيغ المشتركة وتعريفها وتصنيفها وتحليلها يمكن استعمال المعيارين:

١. السياق والقرينة أو التوزيع النحوي،

٢. التوزيع الصرفي المعتمد على جدول التصريف ومعرفة معانيه المعجمية.

٣- منهجية البحث

أجري هذا البحث بالاعتماد على الطريقة الوصفية، وأسلوب تحليل المحتوى. أما مصادر البيانات؛ فهي: مجموع الكلمات العربية على أوزان أو صيغ مشتركة وعددها ٩ (تسع) صيغ مشتركة مستعملة منتشرة في جميع آيات القرآن الكريم. فبيانات البحث قد جمعت عن طريق الوثائق المكتوبة (القرآن الكريم)، ودليل تسجيل البيانات. ثم تلك البيانات قد تم تحليلها تحليلين؛ هما:

١. التحليل النوعي أو الكيفي (التحليل الصرفي)؛ للدراسة والكشف عن المعنى الصرفي لكل صيغة من الصيغ المشتركة.

٢. التحليل الإحصائي لحساب تكرارات استعمالها ومتوسطه.

٤- نتائج البحث

اعتماداً على نتائج تحليل البيانات حصل الباحثان على صورة من الصيغ المشتركة ومعانيها الصرفية كما يأتي:

١. الصيغة على وزن (فَعِيل) لها كلمات عددها ١٦٣ كلمة، ولها معانٍ صرفية: للصفة (٧٢٪)، وللإسم (٢٠٪)، وللصفة والإسم (٥٪)، وللجمع (٢٪)، وللظرف (١٪).

٢. الصيغة على وزن (فِعَال) لها كلمات عددها ١٠٧ كلمات، ولها معانٍ صرفية: للمفرد (٥٢٪)، وللجمع (٢٧٪)، وللمفرد والجمع (٥٪)، وللصفة (٦٪).

قواعد الصرف العربي يسهل إدراكها وحفظها؛ ذلك لأن لكل كلمة من الكلمات العربية وزناً خاصاً، والأوزان الصرفية عددها محدود، ويمكن حصرها، ولكنها في تطبيقها بحاجة إلى الإيضاح لتجانس الأشكال والصيغ المشتركة.

٣. الصيغة على وزن (فَعْلان-فَعْلان-فُعْلان) لها كلمات عددها ٥٥ كلمة، ولها معانٍ صرفية: للمفرد (٤٩٪)، وللجمع (٣١٪)، وللمثني (١٣٪)، وللصفة (٧٪).
٤. الصيغة على وزن (فَعْل) لها كلمات عددها ٤٦ كلمة، ولها معانٍ صرفية: للمفرد (٥٢٪)، وللجمع (٣٩٪)، وللمفرد والجمع (٧٪)، وللصفة (٢٪).
٥. الصيغة على وزن (فَعْلَة) لها كلمات عددها ٢٤ كلمة، ولها معانٍ صرفية: للمفرد (٥٨٪)، وللجمع (٣٤٪)، وللحرف+الاسم (٤٪)، وللصفة (٤٪).
٦. الصيغة على وزن (فَعول) لها كلمات عددها ٧٥ كلمة، ولها معانٍ صرفية: للمفرد (٢٧٪)، وللجمع (٦٥٪)، وللمفرد والجمع (٧٪)، وللصفة (١٪).
٧. الصيغة على وزن (تَفَعَّل) لها كلمات عددها ٣٥ كلمة، ولها معانٍ صرفية: للفعل الماضي (٥٧٪)، وللفعل المضارع (١٧٪)، وللفعل الأمر (١١٪)، وللفعل الماضي والمضارع (١١٪)، وللماضي وفعل الأمر (٣٪).
٨. الصيغة على وزن (تَفَعَّلُوا) لها كلمات عددها ٢٢ كلمة، ولها معانٍ صرفية: للفعل الماضي (٤١٪)، وللفعل المضارع (٩٪)، وللفعل الأمر (٢٧٪)، ولأسلوب النهي (٤,٥٪)، وللفعل الماضي وأسلوب النهي (٤,٥٪)، وللفعل الماضي وفعل الأمر (٤,٥٪)، وللفعل الأمر ولأسلوب النهي (٤,٥٪)، وللفعل الماضي والفعل المضارع ولأسلوب النهي (٤,٥٪).
٩. الصيغة على وزن (أفعل) لها كلمات عددها ١٩ كلمة، ولها معانٍ صرفية: للفعل الماضي (٥٧٪)، وللتفضيل (٢٩٪)، وللفعل المضارع (٣٪)، للفعل الماضي والفعل المضارع (١٪)، وللفعل الماضي والتفضيل (٥٪)، وللفعل المضارع والتفضيل (١٪)، وللفعل الماضي والجمع (١٪)، ولإسم العلم (١٪)، للفعل+الاسم+الضمير (١٪)، وللصفة (١٪).

٥- مناقشة البحث

من البيانات التي تم عرضها ووصفها وتحليلها فيما سبق؛ يبدو أن الصيغ المشتركة -على وجه العموم- لها معانٍ صرفية تشتمل على: الاسم والصفة، والمفرد والجمع، والفعل الماضي والتفضيل، والفعل الماضي والفعل المضارع الذي تحذف فيه تاء الزيادة أو تاء المضارعة، والفعل الماضي المسند إلى الضمير الغائب للجمع أو الضمير للغائبين، والفعل المضارع وأسلوب النهي المسندين إلى الضمير المخاطب للجمع أو الضمير للمخاطبين؛ وتحذف فيهما تاء الزيادة أو تاء المضارعة، وفعل الأمر المسند إلى الضمير المخاطب للجمع الذي يدل على فاعله؛ وأصله من الماضي الثلاثي المزيد بزيادة حرف التاء وتضعيف العين.

وبعبارة أخرى: فالمعاني الصرفية أو المباني الصرفية، مثل: صيغة الاسم وصيغة الصفة وصيغة المفرد والجمع قد تظهر في أوزان (فاعل، وفعال، وفعلان-فعلان-فعلان، وفعل، وفعل، وفعل). ويجانب

ذلك تظهر المباني الصرفية، مثل: الفعل الماضي والمضارع والأمر والنهي في صورة واحدة أو صيغة واحدة. وكذلك قد تأتي المباني الصرفية للماضي والتفضيل والمضارع المنصوب في صيغة واحدة.

إذا نظرنا إلى ناحية التكرار؛ فالصيغة المشتركة على وزن (فعليل) تظهر أكثر تكراراً من غيرها؛ وعدد تكراراتها ٦٣ مرة، ولها خمسة معانٍ صرفية، وإن كان معناها الصرفي السائد الغالب على غيره دالاً على الاسم والصفة. ولكن إذا نظرنا إلى ناحية معناها الصرفي فالصيغة المشتركة على وزن (أفعل) تمثل وزناً صرفياً أكثر تبايناً - له عشرة معانٍ صرفية - من غيرها؛ مع أن عدد تكراراتها أقل من الصيغة المشتركة على وزن (فعليل) والمعنى الصرفي السائد الغالب يدل على الفعل الماضي والتفضيل. ولاحظنا أن الصيغة المشتركة على وزن (أفعل) لها معانٍ صرفية تشتمل على: الاسم والصفة والمفرد والجمع والماضي والمضارع والأمر والنهي والماضي الثلاثي المزيد، وما يسمى باسم التفضيل أو أفعل التفضيل. ذلك الأمر الذي يجب على القارئ والدارس والمستمع أن يتعرفوه، حتى لا يقعوا في الأخطاء الصرفية؛ لأن عدم التمييز يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء الصرفية عند قراءة اللغة العربية، سواء أكانت لغة عربية مشكولة، أم لغة عربية غير مشكولة (ليست لها أشكال مضبوطة). وبجانب ذلك نجد أن الصيغة المشتركة قد تؤدي إلى إنتاج تفسير صرفي نحوي مخالف لما في الإعراب والترجمة، وإن جاءت في سياق الكلام التام، مثال ذلك: الصيغة على وزن (تفعلوا)، في مثل: (فإن تولوا)، فبعضهم يفهم أن تلك الصيغة تدل على الماضي المسند إلى ضمير الرفع وهو فاعله، والمعنى والمضمون مرادف لتركيب (فإن أعرضوا). وبعضهم الآخر - وبخاصة مترجمو القرآن الكريم - يترجم تلك الصيغة لهذا التركيب بمعنى: (فإن تعرضوا)؛ لأنها يمكن أن تدل على فعل مضارع محذوفة منه تاء المضارعة، وصيغته مشابهة للفعل الماضي. ومن المباني الأخرى التي لها صيغ مشابهة للأفعال الماضية كذلك؛ فعل الأمر، مثل: صيغة (تفعلوا) التي لها أربعة معانٍ صرفية كما تقدم ذكرها في الأمثلة السابقة.

ومن الناحية النظرية فالوزن الثلاثي مع زيادة التاء وتضعيف العين واشتقاقته على أوزان: (تفعل - تفعلوا - تفعلوا - تفعلوا) له صيغ متشابهة بين الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وأسلوب النهي؛ ذلك لأنه ناتج عن حذف إحدى التائين المتصلتين بالفعل المضارع في سياق الكلام. ومع ذلك فالصيغ المشتركة في اللغة العربية يمكن تحديد معانيها الصرفية على أساس التوزيع الصرفي، والتوزيع النحوي، والمعنى المعجمي. وتلك الجوانب الثلاثة مترابطة، ولها وظيفة متداخلة لتطبيق المباني الصرفية. وهذا يعني أن تحديد نوع الكلمة ومعناها لا يكفي باستخدام جداول التصريف (جدول الإلصاق، وجدول الاشتقاق، وجدول الإسناد)، وإنما هذه الجداول تجدي مع رسم اللغة العربية المشكولة، ولا تجدي إلا قليلاً مع اللغة العربية غير المشكولة؛ ذلك لأن بعض الرسوم العربية متماثلة، بحيث إن الرموز الكتابية العربية لا يمكن أن نقرأها قبل أن نعلم ونفهم أولاً معانيها. ولتحديد المعاني الصرفية التي تحملها الصيغ المشتركة نعتمد على ثلاثة معايير؛ هي: المعنى المعجمي، والتوزيع الصرفي، والعلاقات النحوية (وظائف الكلمات في الجملة).



وفيما يتعلق بالمعنى المعجمي مثلاً للرمز: (أهلك) فقد يدخل في معنى صيغة الفعل إذا كان معناه مرادفاً للرمز (دمر). وقد يدل هذا الرمز على صيغة الاسم المنصوب+ضمير الخطاب للمذكر إذا كان معناه مرادفاً للرمز (عائلتك)؛ لأن هذه الصيغة صيغة مشتركة على وزن (أفعل). ومن ناحية التوزيع الصرفي لمثل الرمز: (حسنة) الذي قد يدل على صيغة الاسم التي لها مورفيم واحد مستقل مركب، مثل: (درجة)، وقد يدل هذا الرمز على صيغة الصفة؛ ويتكون من مورفيمين: مورفيم مستقل؛ هو: (حسن)، ومورفيم مقيد؛ هو: (التاء المربوطة) التي تدل على علامة التأنيث، فتصير تلك الصيغة على وزن (فَعَلَةٌ)، وهي صيغة مشتركة. ومثال آخر: الرمز (عمران) يدل على صيغة المفرد، بينما الرمز (سحران) يدل على صيغة المثني، وكذلك رمز (ماعون) يدل على صيغة المفرد، ورمز (راعون) يدل على صيغة الجمع؛ ويتكون من مورفيمين؛ هما: راع (مورفيم مستقل)، و الواو والنون (مورفيم مقيد)؛ ذلك هو الأمر الذي ينتج صيغة مشتركة.

وأما من ناحية العلاقات النحوية، فمثلاً: رمز (أظلم) على وزن أفعل قد يدل على صيغة الماضي في نحو: (فإذا أظلم عليهم). ولكن ذلك الرمز قد يدل على صيغة التفضيل؛ لأنه قد يكون خبراً لـ (كانوا) ومجمله الإعرابي النصب، وهنا تشابهت صيغة التفضيل و صيغة الفعل الماضي. وذلك في مثل: (إنهم كانوا أظلم). وكذلك الرمز (أعلم) قد يدل على صيغة المضارع، في مثل: (قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ). وقد يدل هذا الرمز على صيغة التفضيل لارتباطه بما قبله، في مثل: (وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى) (سورة النجم: ٣٠).

وفي القرائن النحوية تظهر الصيغ المشتركة المتشابهة بين الفعل الماضي والفعل المضارع لحذف إحدى التاءين في الفعل المضارع المرفوع المقدّر، في نحو: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى)، و(فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)؛ فالمثل الأول (تزكى) يدل على صيغة الماضي، والمثال الثاني: (تصدى) يدل على صيغة المضارع. وفي الأفعال المعتلة الآخر لا تظهر لام الفعل في المضارع، التي تخالف الفعل الماضي، أي: لا يظهر هناك فرق إعرابي ظاهر، بل هو مقدّر كأن إعرابه الظاهر في المضارع لا يخالف إعراب الماضي. ولكن في الأفعال الصحيحة يظهر فرق واضح بين الفعل المضارع المرفوع والفعل المضارع المنصوب. وبذلك يتم تحديد الصيغ المشتركة بين الماضي والمضارع المنصوب بحذف تاء المضارعة وحرف النصب الداخل عليه، مثل: (أن)، في نحو: (وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ). وبجانب ذلك تتشابه صيغة الفعل المضارع المنصوب المأخوذ من الماضي الثلاثي المجرد وصيغة الماضي الثلاثي المزيد على وزن أفعل، مثال ذلك: (وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ) .

وكذلك يمكن تحديد الصيغ المشتركة بين الماضي الثلاثي المزيد، واسم التفضيل المنصوب بالوظائف النحوية. فأسماء التفضيل التي لها محل الخبر (خبر كان) أو اسم إن، يكون إعرابها منصوباً فتصير صيغتها متشابهة مع الفعل الماضي الثلاثي المزيد



وفي القرائن النحوية تظهر الصيغ المشتركة المتشابهة بين الفعل الماضي والفعل المضارع لحذف إحدى التاءين في الفعل المضارع المرفوع المقدّر.

بزيادة الهمزة. إذن ارتبطت تلك الصيغ بالإعراب، وإذا نظرنا إلى لفعل المضارع المرفوع الذي لا تشترك صيغته، (أي: لا تتشابه) مع الفعل المزيد على وزن (أفعل) الذي له مورفيم صفري، وهو فاعله، ولا تشترك مع أسماء التفضيل التي محل إعرابها النصب. ولكن الفعل المضارع المرفوع يشترك مع أسماء التفضيل التي محلها الرفع. إضافة إلى ذلك فالفعل المضارع المنصوب يشترك مع الفعل الماضي الذي يشترك مع أسماء التفضيل المنصوبة.

وفي الواقع قد نجد أن هناك عدة صيغ لكلمة واحدة يمكن استعمالها في سياقات مختلفة. مثال ذلك كلمة (تفرق) تلك الكلمة لها صيغتان؛ هما: صيغة الماضي في سياق، وصيغة المضارع في سياق آخر. ويجدر بالبحوث اللاحقة أن تنظر إلى مشكلة البناء الصرفي في اللغة العربية غير المشكولة عن طريق دراسة صرفية نحوية؛ وذلك لأن خصائص اللغة العربية الواقعية تدل على أن المعنى الصرفي يمكن تثبيته وتحديده وتعيينه؛ بعد أن يعرف القارئ أو الباحث، ويفهم المعنى المراد في النص العربي. وهذا بخلاف اللغة العربية المشكولة كما أجرى هذا البحث الذي أخذ مصادر بياناته من لغة القرآن الكريم المنزل بلسان عربي مبين.

ويشير ما سبق بيانه إلى أن الصيغ المشتركة تؤدي إلى الأخطاء الصرفية التي يقع فيها كثير من القراء وطلاب جامعة إندونيسيا التربوية بالنظر إلى نتائج الامتحان الأخير في علم اللغة. فمستوى مشكلات التطبيق الصرفي يتعلق بكثرة المعاني الصرفية أو قلتها؛ والتي تحملها الصيغ أو المباني الصرفية المشتركة. وهذا يشير إلى أن تعليم الصرف العربي بحاجة إلى الاهتمام بترتيب المادة صعوداً من أقل الصيغ المشتركة التي لها أربعة معانٍ صرفية إلى الصيغ الصرفية التي لها عشرة معانٍ صرفية. أما من ناحية طرائق التعليم فمن المستحسن أن تعتمد على المذهب النحوي المتكامل؛ أي: طريقة الجمع بين: التقليدي الذي يعتمد على أسلوب السماع (الاستماع إلى أهل اللغة)، والطريقة القياسية والمذهب الحديث الذي يعتمد على أسلوب الاحتذاء (محاكاة كلام ابن اللغة)، وأسلوب الاطراد أو الأسلوب العام. فالمذهب الأول يعتمد على تصنيف أجناس الكلمات الصرفية على أساس الدلالة والمنطق. أما المذهب الثاني فيعتمد على تصنيف الكلمات على أساس العلامات والملاحم التركيبية. (باريرا، ١٩٩٤: ٧).

ونجد في الحقيقة أن العلامات لكل كلمة من أنواع الكلمات في اللغة العربية لها معالم تفيد المذهبين المذكورين. فأما المشكلات فهي ما يتعلق بالتطبيق الذي يحتاج إلى الاهتمام الكبير. وعلى سبيل المثال: الكتب العربية القديمة تذكر علامات الفعل التي تشتمل على: تاء التأنيث الداخلة عليه، والسين وسوف، وقد. وتلك العلامات الثلاث تهتم بالتوزيع الصرفي، والعلامة الأخرى تهتم بالتوزيع النحوي. فأما في

المذهب النحوي التقليدي فتقسم الكلمة ثلاثة أجناس؛ هي: الاسم والفعل والحرف. وأما النحو الحديث فيقسم الكلمة سبعة

الصيغ المشتركة تؤدي إلى الأخطاء الصرفية التي يقع فيها كثير من القراء وطلاب جامعة إندونيسيا التربوية بالنظر إلى نتائج الامتحان الأخير في علم اللغة.

أجناس؛ هي: الاسم والفعل والصفة والظرف والضمير والحروف والأدوات. ونرى أن الفرق بينهما هو الشرح، بينما المعنى واحد.

وفي الواقع يحتاج تطبيق الجوانب الصرفية المتعلقة بالصيغ المشتركة إلى التدقيق الذي يجمع بين الصرف والنحو والمعجم في وقت واحد. ولنتعرف تركيب المورفيم وتصنيفه للصيغ المشتركة يجب علينا أن نعتمد على المعنى المعجمي أولاً، والتوزيع الصرفي ثانياً، والعلاقات النحوية ثالثاً، مثال ذلك رمز: (فلك) قد يكون له مورفيم واحد مركب، يدل على صيغة الفعل الماضي+الضمير المستتر(المورفيم الصفرى=هو)، وهو فاعله. إن كان لتلك الصيغة معنى معجمي: كان دائرة. وقد يكون له ثلاثة مورفيمات؛ هي: حرف العطف، وحرف الجر، وضمير الخطاب. وكذلك لتعرف الصيغ الثماني المشتركة التي تقدم ذكرها. وكل منها داخل في مقولات تركيب المورفيم وصيغته كما يأتي:

والصيغ المشتركة: (فعل-فعال- فعلان- فعل- فعلة- فعول)، كلٌّ منها داخل في مورفيم مستقل أو مورفيم حر بالنظر إلى التوزيع. ولكن إذا نظرنا إلى ناحية المعنى فالصيغ الست المشتركة داخلة في مورفيم مركب يتكون من الكلمة نفسها التي لها معنى معجمي خاص بها، والتتوين الذي يدل على المعنى التركيبي، ويدل على التكرير. إضافة إلى ذلك كلمة: (سحران) وكلمة: (حسنة)؛ تدخلان في مورفيم إضافي، أو جمعي -وهو مورفيم يجمع بين المورفيم الحر أو المستقل، والمورفيم المقيد؛ بالنظر إلى علاقتهما- فأما الكلمة الأولى فلها مورفيمان؛ هما: مورفيم له معنى معجمي، ومورفيم له معنى تركيبى يتعلق بالألف والنون (ان) التي تدل على معنى التثنية، وأما الكلمة الثانية؛ فلها: معنى معجمي، ومعنى تركيبى في صورة التاء المربوطة (ة) التي تدل على معنى التأنيث. وهذا المورفيم يسمى مورفيماً أساسياً مقابلاً لمورفيم التذكير.

وبالنظر إلى العلاقة فالصيغة المشتركة على وزن (تفعل) تدخل في مورفيم مركب في صورة الفعل الماضي؛ وهو يتكون من مورفيم له معنى معجمي، ومورفيم صفرى، وهو ضمير مستتر يدل على فاعله. وكذلك مثل هذه الصيغة قد تدخل في مورفيم إضافي، يتكون من: مورفيم حر، ومورفيم مقيد في صورة التاء التي تدل على وظيفة العلامة للفعل المضارع، أو ما يسمى بتاء المضارعة، ثم تحذف فيه التاء، ويدخل عليه حرف نصب، فتصير تلك الصيغة مشابهة لصيغة الفعل الماضي. وهذا الفعل له ضمير مستتر تقديره: (هو) إذا كان الفعل دالاً على التذكير، وتقديره: (هي) إذا كان الفعل دالاً على التأنيث. فأما وظيفته فهي فعل الفعل (فاعل). وكذلك تدخل الصيغة المشتركة (على وزن: تفعلوا) في مورفيم إضافي يتكوّن من مورفيم حر (تفعل)؛ له معنى معجمي، ومورفيم مقيد في صورة واو الجمع (وا)، وله معنى تركيبى يدل على فاعله. ومع ذلك فواو الجمع له معنى الضمير الغائب للجمع (هم) الذي يدل على تذكير الجمع للغائبين؛ إن كانت صيغته للماضي. وله معنى ضمير مخاطب

الكتب العربية القديمة تذكر علامات الفعل التي تشتمل على: تاء التأنيث الداخلة عليه، والسين وسوف، وقد. وتلك العلامات الثلاث تهتم بالتوزيع الصرفي، والعلامة الأخرى تهتم بالتوزيع النحوي.

للجمع (أنتم) الذي يدل على تذكير الجمع للمخاطبين؛ إن كانت صيغته تدل على الفعل المضارع، وأسلوب النهي اللذين تحذف فيهما تاء المضارعة، وفعل الأمر على وزن (تفعلوا).

فالمعنيان الصرفيان (المضارع، والأمر) اللذان تحملهما الصيغة المشتركة ناتجان من حذف تاء المضارعة، والمعنيان الآخران (الماضي، والأمر) ناتجان من خصائص الصيغة نفسها. ويمكن التفريق بينهما من السياق، أو علاقة الكلمات في الجملة.

ومن جميع الصيغ المشتركة (٩ صيغ) توجد (٧ صيغ) مشتركة تدل على عدد مورفيمات الجمع؛ هي: مورفيم محلي؛ وهو: مورفيم تبادلي أو بديل من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع (١٤٩: ٦٤٦ = ٢٣,٠٧ %)، وتوجد (٥ صيغ) مشتركة تدل على مورفيم اسم المفرد أو المصدر؛ وهو: مورفيم مركب أو مورفيم حر (١٧٤: ٦٤٦ = ٢٦,٩٣ %). إضافة إلى ذلك توجد صيغتان مشتركتان مشابهتان لصيغة الماضي الثلاثي المزيد والمجرد؛ هما: على وزن (أفعل)، ووزن (فعل)، ولكنهما ليسا كذلك، وذلك في مثل: (أهلك ولمع)، ومعناهما المعجمي لا يتصل بالمعنى والمضمون في صيغتهما، وإنما يدل على علاقة الصيغة أو البنية أو المبنى أو الشكل، وليس هناك علاقة المعنى. فالصيغة الأولى لها مورفيمان إضافيان؛ هما: الاسم (أهل)، وضمير الخطاب (ك)؛ بمعنى عائلتك في سياق. ولها أيضاً مورفيم مركب يتكون من مورفيم حرّ، ومورفيم صفري (ضمير مستتر)، وهو فاعله بمعنى: دمر وأضرّ. والصيغة الثانية: لها مورفيمان؛ هما: حرف الابتداء (ل) للتوكيد، وظرف المكان (مع)؛ فتتكون هذه الصيغة من الكلمتين، ولكن هذه الصيغة قد يكون لها مورفيم مركب من الفعل الماضي وضميره المستتر (هو)، وهو فاعله فيكون بمعنى (أضاء).

ومن الصيغ السبع المشتركة، يوجد أيضاً مورفيم يدل على معنى الصفة وعدد تكراراته كبير؛ إذ يبلغ ١٦٥ مرة (١٦٥: ٦٤٦ = ٢٥,٥٤ %). ومع ذلك فإن أكثر الصيغ المشتركة تكراراً من غيرها؛ هي: الصيغة التي على وزن (فعل)، وعدد تكراراتها ١١٧ مرة (١١٧: ١٦٣ = ٧١,٧٨ %). وهذا يعني أن الصيغة المشتركة على وزن (فعل) تدل كثيراً على الصفة، سواء أكانت صفة مشبهة، أم اسم فاعل، أم كلمة بمعنى: الصفة. فأما المعاني الصرفية التي تحملها الصيغة التي على وزن (فعل)؛ فهي تدل على معنى الاسم، أو اسم المصدر و الجمع.

ومع أن الصيغة المشتركة على وزن (أفعل)؛ لها عشرة معانٍ صرفية، والصيغة التي على وزن (فعل)؛ لها خمسة معانٍ صرفية -كما سبق ذكرها- فإن هناك فرقاً في تكرارات استعمالها. ففي الصيغة (فعل)؛ ظهر كثير من المعاني الصرفية التي تدل على الصفة (٧١,٧٨ %)، وعلى الاسم (١٩,٦٣ %). وأما الصيغة: (أفعل) فدلّت على الصفة (٢٥,٢٠ %)، وكثير من المعاني الصرفية (٥٧,١٤ %) فيها تدل على الفعل الماضي. وبذلك فالصيغة

المشتركة على وزن أفعل تعطي فرصة أكثر من غيرها للمتعلمين والطلاب الذين يقعون في الأخطاء التعرف على الأجناس

في الأفعال المعتلة الآخر لا تظهر لام الفعل في المضارع، التي تخالف الفعل الماضي، أي: لا يظهر هناك فرق إعرابي ظاهر، بل هو مقدّر كأن إعرابه الظاهر في المضارع لا يخالف إعراب الماضي.

الصرفية؛ سواء أكانت صيغة الماضي، أم بالمضارع، أم بالصفة، أم بالجمع، أم بالاسم، أم بالاسم بمعنى: الصفة؛ فيجب على الدارس أن يقوم بتعريف المعاني الصرفية عن طريق التوزيع: الصرفي، والنحوي، والمعنى المعجمي في سياق الكلام، أو قرينة المقال والمقام.

٦- الاستنتاجات والاقتراحات

من نتائج البحث ومناقشتها فيما سبق يمكن استنتاج ما يأتي :

١- الصيغ المشتركة ومعانيها الصرفية

الصيغة المشتركة على وزن (فعليل) أكثر تكراراً في استعمالها من غيرها، ولهذه الصيغة ٥ (خمسة) معانٍ صرفية؛ هي: الصفة، والاسم، والصفة-الاسم، والظرف، والجمع؛ والمعنى الصرفي المستعمل للصفة أكثر تكراراً من غيره.

أ. الصيغة المشتركة على وزن (أفعل)؛ هي أكثر تغييراً وتبايناً في استعمالها من غيرها، ولهذه الصيغة ١٠ (عشرة) معانٍ صرفية؛ هي: الماضي، والمضارع، والتفضيل والماضي-المضارع، والماضي-التفضيل، والمضارع-التفضيل، والماضي-الجمع، والاسم، والماضي-الاسم، والصفة.

ب. الصيغة المشتركة على وزن (تفعلوا)؛ لهذه الصيغة ٨ (ثمانية) معانٍ صرفية؛ هي: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، والماضي-النهي، والماضي-الأمر، والأمر-النهي، والمضارع-النهي؛ والمعنى الصرفي المستعمل للماضي والأمر كانا من أبرز المعاني الصرفية. أما الصيغة المشتركة على وزن (تفعل)؛ فلها معنيان صرفيان؛ هما: الماضي (أكثر تكراراً)، والمضارع.

ج. الصيغة المشتركة على وزن (فعال)؛ لها معنى صرفي استعمل للمفرد أكثر من الجمع، وبالعكس، فالصيغة على وزن (فعلول)؛ لها معنى صرفي استعمل للجمع أكثر من المفرد.

د. الصيغة المشتركة على وزن (فعله)؛ لها ٣ (ثلاثة) معانٍ صرفية؛ هي: للمفرد، والجمع، والصفة. أما الصيغ على أوزان (فعلان-فعلان-فعلان)؛ فلها معانٍ صرفية؛ للمفرد، والمثنى، والجمع.

٢- تصنيف مورفيم الصيغة المشتركة:

فالصيغة المشتركة في اللغة العربية يمكن تصنيفها إلى المورفيم الإضافي، والمورفيم الإعادي، والمورفيم الأساسي.

٣- العوامل المؤثرة في إيجاد الصيغ المشتركة منها؛ ما يأتي:

أ. خصائص اللغة العربية.

ب. تطبيق إحدى القواعد الاختيارية.

ج. حالة الإعراب.

د. العلاقات النحوية

هـ. المعاني المعجمية.

و. الإضافة.

وبالنظر إلى الاستنتاجات السابقة، ينبغي أن نحاول تعليم علم الصرف في اللغة العربية من طريق المدخل المتكامل بين الطريقتين: الطريقة التقليدية، والطريقة الشكلية، أو بين النحويين: النحو التقليدي، والنحو الشكلي؛ عند اللغويين المعاصرين.

المراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. بدري، كمال (من دون تاريخ) بنية الكلمة ونظم الجملة. جاكرتا: معهد العلوم الإسلامية واللغة العربية.
٣. حسنين، صلاح الدين صالح، دراسات في علم اللغة، الرياض: دار العلوم، ١٩٨٤م.
٤. حسان، تمام، اللغة العربية: معناها و مبنائها، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٩م.
٥. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصرفي للبنية العربية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
٦. شاهين، توفيق محمد، ألسنية، القاهرة: دار التضامن، ١٩٩٢م.
٧. عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت، ١٩٨٧م.
8. Ramlan. M. 1987. Morfologi. Yogyakarta. C.V. Karyono
9. Samsuri. 1994. Morfologi dan Pembentukan Kata. Jakarta: DIKTI PPLPTK